الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحريات واحترامها من خلال جريدة المنار الجزائرية.

أ. د محمد بوشنافي*

مقدمة: إن ما يلاحظه الدارس لتاريخ الحركة الوطنية، أن كثيرا من أحداثها الهامة والمحورية لا تزال بحاجة إلى دراسات علمية معمقة، لما لها من تأثير في مسيرة كفاح الشعب الجزائري ضد الاستعمار الفرنسي وأساليبه القمعية، ولعل من بين أبرزها تأسيس الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحريات واحترامها، التي تأسست في يوم 5 أوت 1951 وضمت في صفوفها كل اتجاهات الحركة الوطنية، رغم اختلاف أهدافها وبرامجها، فمعظم الدراسات لا تتطرق إلى هذا الحادث الهام إلا عرضا، وهذا ما دفع المرحوم أحمد توفيق المدني، أحد مؤسسيها ومسئوليها إلى القول " وإني لا أعجب العجب كله كيف أن كلمة المؤرخين الذين كتبوا عن تاريخ الجزائر في تلك الفترة العصيبة من تاريخها قد اتفقت على نسيان هذه الجبهة وعلى إغفالها فلم يتكلم عنها أحد، وكأنها حادث بسيط تافه، هذا غلط"، فهو يرى أن الجبهة كانت حدثا تاريخيا هاما، ووسيلة نضال فعالة، كما أنها مهدت الطريق لميلاد جبهة التحرير الوطني(1).

تحاول هذه الدراسة إبراز بعض الجوانب الهامة في مسيرة هذه الجبهة، من حيث ظروف التأسيس والنشاط ثم تقييم عملها مع إبراز أسباب محدودية مطالبها وعجزها عن الاستجابة لآمال وطموحات الجزائريين آنذاك، وسنعتمد على المصادر الأساسية التي أرخت لهذه الجبهة، وبالخصوص جريدة المنار التي أسسها محمود بوزوزو (1918- 2007)(2).

اتخذ كفاح الشعب الجزائري ضد الاستعمار الفرنسي أساليب عديدة، فقد شهد القرن التاسع عشر مقاومة اتخذت طابعين، سياسي سلمي قادته جماعة من الحضر المتأثرين بالثقافة الغربية وعلى رأسهم حمدان خوجة وأحمد بوضربة، أما الشكل الثاني من المقاومة فكان عسكريا مسلحا قادته القوى الريفية (أو التقليدية) من المرابطين و رجال الزوايا والأرسطوقراطية –أو ما يمكن أن نسميه بالمؤسسات الدينية والقيادية-، حتى سمي هذا القرن بقرن "الحديد والدم".

*أستاذ في التاريخ الحديث والمعاصر- كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية- قسم العلوم الإنسانية- جامعة الجيلالي ليابس.

ومع مطلع القرن العشرين لجأ الشعب إلى أسلوب جديد من المقاومة مع بروز جماعة من الشباب ذوي الثقافة الفرنسية، الذين لجأوا إلى استعمال الوسائل السلمية في مطالبهم كالعرائض والصحف والجمعيات...، وبرز هذا النشاط السلمي أو ما سمي بالحركة الوطنية بشكل بارز بعد الحرب العالمية الأولى، ورافق ذلك ظهور جماعة من الشخصيات ذات التأثير الكبير مثل الأمير خالد ومصالي الحاج وفرحات عباس وعبد الحميد بن باديس، وما يميز هؤلاء أنهم كانوا ذوي ثقافة وتكوين سياسي متناقض، فبرز ذلك على الساحة السياسية الجزائرية بتشكل عدد من التيارات السياسية والتي نحددها فيما يلي(3):

- التيار الاستقلالي الذي مثله نجم شمال إفريقيا، ثم حزب الشعب الجزائري وبعد الحرب العالمية الثانية حركة انتصار الحريات الديمقراطية وكان على رأسه مصالي الحاج.

- التيار الإدماجي والمساواتي، مثله جماعة النواب أو المنتخبين، وفي 1938 تشكل الإتحاد الشعبي الجزائري، وبعد الحرب العالمية الثانية مثله الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، وكان على رأسه جماعة من ذوي الثقافة الفرنسية مثل فرحات عباس وابن جلول.

- التيار الإصلاحي الإسلامي الذي تمثله جمعية العلماء المسلمين الجزائريين والتي كان يرأسها الشيخ عبد الحميد بن باديس ثم الشيخ البشير الإبراهيمي.

أ- ظروف تأسيسها: سعت اتجاهات الحركة الوطنية في كثير من الأوقات إلى توحيد جهودها وتناسي خلافاتها واختلافاتها، ومحاولة الاتفاق حول أدنى المطالب لتقديمها إلى السلطات الفرنسية، ويمكن أن نذكر في هذا الإطار ثلاث تجارب وحدوية هي:

1- المؤتمر الإسلامي الذي انعقد يوم 7 جوان 1936 بالجزائر العاصمة بدعوة من الشيخ عبد الحميد بن باديس رئيس الجمعية، وحضره جماعة النواب والعلماء والشيوعيون، وامتنع نجم شمال إفريقيا عن حضوره بحجة عدم تطرقه للمطلب الأساسي للشعب الجزائري، ألا وهو الاستقلال.

2- حركة أحباب البيان والحرية: وقد برزت خلال الحرب العالمية الثانية في عام 1944، وتشكلت من جماعة النواب والعلماء وأعضاء من حزب الشعب الجزائري، بينما لم يشارك فيها الحزب الشيوعي الجزائري.

3- الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحريات واحترامها: تأسست يوم 5 أوت 1951، وهي موضوع دراستنا.

شكلت مجازر 8 ماي 1945 منعطفا حاسما في مسيرة النضال الوطني، لقد أصيبت الحركة الوطنية بمختلف مكوناتها بخيبة أمل كبيرة، خاصة بعد تلك المساعي التي بادرت بها من خلال توحيد جهودها ومطالبها في إطار جبهة أحباب البيان والحرية في عام 1944، مستغلة مجموعة من الظروف المحلية والدولية لتقديم مجموعة من المطالب إلى الحكومة الفرنسية.

لجأت معظم تشكيلات الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الثانية إلى أساليب المقاومة السلمية تجاه السياسة القمعية الفرنسية، وكان على رأسها الانتخابات، إلا أنها لم تحقق النتائج المرجوة منها بسبب التزوير الفاضح الذي طبقته الإدارة الفرنسية بمباركة من المعمرين. ففي شهري جويلية وأوت 1945 جرت الانتخابات البلدية ثم تلتها الانتخابات الإقليمية في شهر سبتمبر فانتخابات المجلس التأسيسي الأول في 21 أكتوبر من نفس العام، غير أن الأحزاب الجزائرية قاطعتها باستثناء الحزب الشيوعي الجزائري الذي كان الحزب الجزائري الوحيد المشارك فيها[(4)].

وقع تحول جذري في مواقف الأحزاب ابتداء من عام 1946 بعد صدور قانون العفو العام على معتقلي الحركة الوطنية بتاريخ 16 مارس 1946، فعاد هؤلاء إلى النشاط العلني، وتأسيس أحزاب بتسميات جديدة وبرامج قديمة، فظهرت حركة انتصار الحريات الديمقراطية كوريثة لنضال حزب الشعب الجزائري، والإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري بزعامة فرحات عباس الذي يظهر أنه كان ما زال يؤمن بمطالب جبهة أحباب البيان والحرية، وفي جوان 1946 جرت انتخابات المجلس التأسيسي الثاني فشارك فيها فرحات عباس باسم حزبه الجديد حيث نال مساندة العلماء، فتحصل على 72,5% من مجموع أصوات الناخبين مما مكنه من الاستحواذ على إحدى عشر مقعدا من مجموع ثلاثة عشرة مقعدا[(5)].

كما ظهرت بوادر العمل المشترك بين أحزاب الحركة الوطنية خلال الانتخابات النيابية الخاصة بالبرلمان الفرنسي بتاريخ 10 نوفمبر 1946 لما امتنع الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري عن المشاركة فيها تاركا المجال لحركة انتصار الحريات الديمقراطية التي فازت بخمس مقاعد من مجموع خمسة عشرة مقعدا، في حين حصل الحزب الشيوعي الجزائري على مقعدين والأحرار على ثمانية مقاعد[(6)].

وتبقى انتخابات المجلس الجزائري لشهر أبريل 1948، والذي جاءت بعد إصلاحات أقرتها الجمعية الوطنية الفرنسية (البرلمان)، ففي يوم 20 سبتمبر 1947 وافق بالأغلبية على تأسيس مجلس جزائري يتشكل من مائة وعشرين

نائبا، ستون نائبا يمثلون الجزائريين ومثلهم من النواب للطرف الأوربي، رغم ما في ذلك من حيف للطرف الجزائري الذي يشكل الأغلبية، وكانت لهذا المجلس صلاحية النظر في القضايا المالية للجزائر.

تتفق معظم المصادر على أن الوالي العام آنذاك الاشتراكي إيف شاتينيوYves Chataigneau سعى إلى إجراء انتخابات نزيهة، مما سبب له نقمة المعمرين الذين اتهموه بالانحياز إلى الجزائريين ولقبوه "محمد شاتينيو"[7]، فعزل وعين مكانه الاشتراكي مارسيل إيدمونت نايجلان Marcel Edmond Naelgelen الذي لجأ إلى كل وسائل التزوير والقمع من أجل إيقاف نشاط الحركة الوطنية[8]، كما اعتقل ثلاثة وثلاثين مرشحا من مجموع تسعة وخمسين مرشحا، ومعظمهم كما يظهر كانوا من مناضلي حركة انتصار الحريات الديمقراطية التي كان يخشى أن تستحوذ على معظم المناصب حسبما يذكر المرحوم بن يوسف بن خدة حين يؤكد على أن "مجرد التفكير في تحقيق فوز ساحق من طرف حركة انتصار الحريات الديمقراطية في انتخابات المجلس الجزائري المرتقب لم يكن ليحصل على رضا كبار المستوطنين"[9]. أما فيما يخص النتائج فقد عبرت بشكل واضح على قمة التزوير والقمع، حيث كانت كالتالي[10].

- فازت حركة انتصار الحريات الديمقراطية بتسعة مقاعد كالتالي: أحمد بودة، مصطفى فروخي، شوقي مصطفاي، بلهادي لمين، أما الخمسة الآخرين فكانوا رهن الإعتقال وهم: بوعلام باقي، موسى بلكروعة، الحاج محمد شرشالي، مبارك جيلاني، العربي دماغ العتروس.
- فاز الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري بسبعة مقاعد (أو ثمانية) كالتالي: فرحات عباس، الدكتور عبد السلام بن خليل، قادة بوطارين، أحمد فرنسيس، قدور ساطور، بن الحاج سعيد شريف ويوسف بن عبيد.
- لم يتحصل الحزب الشيوعي الجزائري على أي مقعد.
- نال الأحرار، أتباع الإدارة الفرنسية، واحد وأربعين مقعدا.

عرفت سنة 1951 إجراء عمليتين انتخابيتين قبيل تأسيس الجبهة، الأولى تلك المتعلقة بتجديد نصف أعضاء المجلس الجزائري، وتمت ما بين 4 و11 فبراير 1951، حيث امتنعت حركة انتصار الحريات الديمقراطية عن المشاركة فيها، بينما شارك فيها الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري والحزب الشيوعي الجزائري والأحرار الذين تحصلوا على الأغلبية المطلقة، أما الثانية فكانت الانتخابات التشريعية يوم 17 جوان 1951 الخاصة بتجديد نصف أعضائه، فكانت نتائجها مخيبة للآمال حيث لم يفز أي مرشح من قائمة

حركة انتصار الحريات الديمقراطية والإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، ويظهر أن هذه النتائج كانت سببا في قرار الحركة الوطنية الاتحاد في الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحريات واحترامها[(11)].

إن أهم نتيجة توصل إليها رجال الحركة الوطنية من المشاركة في الانتخابات بعد الحرب العالمية الثانية، أنها كانت مضيعة للوقت ولا جدوى ترجى منها، وكانت حركة انتصار الحريات الديمقراطية الأكثر تضررا من السياسة الفرنسية القمعية -لأنها تمثل التيار الشعبوي ومطالبها راديكالية-، وهنا تيقن بعض مناضليها من عدم إمكانية قيادة الحركة للشعب في المعركة المصيرية لوحدها، وأصبحت مجبرة على توحيد جهودها مع الأطراف الأخرى للحركة الوطنية، وبالتالي التنازل عن كثير من مبادئها في سبيل تحقيق هذا الاتحاد، كما أن هذه الأحزاب أبدت مساندتها للحركة في كثير من الأحداث التي مرت بها كاعتقال مناضلي المنظمة السرية في 1950 ومعارضة توقيف جريدة "الجزائر الحرة"[(12)]. وهنا لا بد من الإشارة أن هذه الحركة كان بإمكانها أن تهيمن على الساحة السياسية لوحدها قبل الحرب العالمية الثانية – لما كان اسمها حزب الشعب الجزائري-، غير أن الهزات والخلافات العميقة التي نشبت بين أعضائها بعد هذه الحرب كالخلاف بين الجناح السياسي والعسكري، وآثار اكتشاف المنظمة السرية والقمع الذي تعرض له مصالي الحاج، كل ذلك اضطر الحركة إلى البحث عن حلفاء لمواجهة القمع الفرنسي وليس لتحقيق المطالب الشعبية التي تبنتها منذ تأسيسها في عام 1926.

عند دراسة تركيبة هذه اللجنة نلاحظ أنها ضمت تيارات وبرامج متناقضة، فكيف أمكنها أن تتفق على برنامج موحد ولو بحد أدنى؟ من الجانب الإيديولجي تشكلت الجبهة من الراديكاليين والليبراليين والإسلاميين والشيوعيين، ومن حيث الجانب الاجتماعي فضمت البرجوازيين والعمال ورجال الدين، وحتى فيما يخص التكوين الثقافي لمناضلي هذه الاتجاهات فنجد فيهم ذوي الثقافة العربية الإسلامية وذوي الثقافة الفرنسية الغربية، مما كان له أثره البارز على أفكار ومطالب هذه الجبهة.

ورغم هذه الاختلافات والمتناقضات وجدت بعض نقاط الاتفاق شجعت على هذا التقارب، فمثلا ما يجمع بين حركة انتصار الحريات الديمقراطية والعلماء اتفاقهم على وجود أمة جزائرية متجذرة في التاريخ وعلى بعدها العربي الإسلامي، بينما يتفق العلماء مع مناضلي الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري حول عدة نقاط تتمحور حور فكرة الإصلاح[(13)]، بينما كان الدافع

من التقارب بين حركة انتصار الحريات الديمقراطية والحزب الشيوعي الجزائري يكمن في أن الحركة كانت تسعى إلى كسب تأييد الحزب الشيوعي الفرنسي عن طريق أعضائه في البرلمان إلى جانب دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى الاهتمام أكثر بالقضية الجزائرية[14]. وعموما كانت العلاقات بين هذه الاتجاهات تتسم بالصراع حول الزعامة، أي من يهيمن على الساحة السياسية باعتبار برنامجه هو الذي يحقق طموحات الجماهير الشعبية، رغم أن هدفها واحد يكمن في مواجهة الاستعمار بأساليب ووسائل تختلف من حزب لآخر[15].

يبين القول السابق أن التشكيلات السياسية، وخاصة تلك المطالبة بالاستقلال، أثبتت عجزها في الميدان أمام الأساليب القمعية التي طبقتها فرنسا، أو بعبارة أخرى أن "كل الأحزاب الجزائرية "التقدمية" فقدت زمام المبادرة وأن الإدارة الاستعمارية قد استعادت التحكم في الوضعية السياسية وفرضت على تلك الأحزاب الركون إلى موقف الدفاع عن النفس"[16].يجب علينا ألا ننكر تأثر أحزاب الحركة الوطنية بتجارب الوحدة الحزبية في الشقيقتين تونس والمغرب اللتان كانتا السباقتان إلى ذلك، ففي المغرب الأقصى انبثق عن ميثاق طنجة في أبريل 1951 اتحاد كل من حزب الاستقلال والحزب الديمقراطي للاستقلال وحزب الإصلاح الوطني وحزب الوحدة المغربية، أما في تونس فتشكلت الجبهة الوطنية للاستقلال وضمت حزب الدستور القديم وعلماء وطلبة الزيتونة، في حين انضوى الحزب الدستوري الجديد واتحاد الشغل التونسي وبعض التنظيمات الديمقراطية تحت لواء اللجنة من أجل الضمانات الدستورية والتمثيل الشعبي[17]. وحتى في الجزائر ظهرت محاولات لتوحيد اتجاهات الحركة الوطنية مثل لجنة مساعدة ضحايا القمع في 1948 أو لجنة الدفاع عن الحرية والرأي في عام 1950[18]، وهي الإرهاصات التي سبقت ميلاد الجبهة.

ب- تأسيس الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحريات واحترامها: بدأت المشاورات بين التشكيلات المختلفة للحركة الوطنية الجزائرية من خلال الاجتماع الذي ضم ممثلين عن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وحركة انتصار الحريات الديمقراطية والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري والحزب الشيوعي الجزائري، وكان المجتمعون قد استنكروا "أساليب الضغط والتزوير التي استعملها رجال السلطة تجاه ناخبي القسم الثاني، والتي اعتبروها خرقا للقانون، لاسيما في الانتخابات التشريعية التي جرت في 17

جوان 1951. ويستنكرون أساليب التعذيب البوليسية المستعملة ضد وطنيين جزائريين لانتزاع (اعترافات) منهم تبرير للحكم عليهم بالعقاب"[19].

وكان أهم ما تمخض عن الاجتماع تكوين لجنة برئاسة الشيخ العربي التبسي كلفت بمهمة العمل على تكوين الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحريات واحترامها، والتي تسعى إلى تحقيق الأهداف التالية [20]:

- إلغاء نتائج الانتخابات التشريعية التي جرت يوم 17 جوان 1951، والتي عادت نتائجها لأشخاص لا يمثلون الجزائريين ولا ينالون مساندتهم، أي موظفو الإدارة الفرنسية.
- احترام حرية الانتخاب في القسم الثاني.
- احترام الحريات الأساسية: حرية التعبير، والفكر، والصحافة والاجتماع.
- محاربة كل أشكال القمع لتحرير المعتقلين السياسيين ولإبطال التدابير الاستثنائية المطبقة على مصالي الحاج.
- إنهاء تدخل الإدارة في شؤون الديانة الإسلامية.

وإن آخر نداء وجهه المجتمعون تلك الدعوة إلى مؤتمر تأسيسي للجبهة بحضور كل قادة ومناضلي الحركة الوطنية، وفي أسفل الوثيقة نجد أسماء الموقعين عليها وهم كالآتي[21]:

- عن العلماء: الشيخ العربي التبسي والشيخ محمد خير الدين.
- عن الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري: الدكتور أحمد فرنسيس والمحامي قدور ساطور.
- عن حركة انتصار الحريات الديمقراطية: أحمد مزغنة ومصطفى فروخي.
- عن الحزب الشيوعي: بول كاباليرو Paul Caballero وأحمد محمودي.

انعقد الاجتماع التأسيسي للجنة الجزائرية للدفاع عن الحريات واحترامها في يوم الأحد 5 أوت 1951 بقاعة سينما "دنيازاد" بالعاصمة، وتذكر المصادر أن الاستجابة كانت واسعة لدعوة اللجنة التأسيسية حيث حضره "عدد عظيم من الجزائريين أقبلوا من سائر أنحاء القطر، وجلهم من المسئولين عن الحركات الديمقراطية في المدن والقرى المختلفة، وحضر الاجتماع بعض النسوة، وقد اكتظت القاعة بـالحاضرين"[22].

ما ميز هذا المؤتمر التأسيسي تلك الخطب التي ألقاها ممثلو الأحزاب الحاضرة، وكلها اتفقت على إبراز معاناة الشعب الجزائري من القمع الفرنسي، وعدم احترام إرادته واختياره بتزوير نتائج الانتخابات، فكان أول المتكلمين الشيخ العربي التبسي نيابة عن جمعية العلماء، ثم أحمد بومنجل عن الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، وأحمد مزغنة عن حركة انتصار

الحريات الديمقراطية والعربي البوهالي عن الحزب الشيوعي الجزائري ومصطفى فروخي مقرر اللجنة التحضيرية[23].

وتمخض عن الاجتماع تشكيل المجلس الإداري للجبهة والذي ضم ثلاثين عضوا، أعلن عن أسمائهم علنيا أمام الحاضرين، حيث وزعوا على التشكيلات السياسية المنخرطة في الجبهة، ستة أعضاء لكل تشكيلة وستة يمثلون المستقلين، وتقدم لنا جريدة المنار أسماءهم كالآتي[24]:

- عن العلماء: الشيخ العربي التبسي، الشيخ محمد خير الدين، السيد أحمد بوشمال، السيد جمال سفينجة، السيد حدود الطاهر (غيابيا).

- عن حركة انتصار الحريات الديمقراطية: السيد أحمد مزغنة، السيد عمر محبوب، الأستاذ عبد الرحمن كيوان، السيد صالح معيزة، السيد سويح الهواري، السيد المستيري.

- عن الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري: الأستاذ أحمد بومنجل، الأستاذ قدور ساطور، الأستاذ الحاج سعيد شريف، الدكتور أحمد فرنسيس، السيد مزيان محمد، الأستاذ عبد الحميد بن سالم.

- عن الحزب الشيوعي الجزائري: السيد بول كاباليرو، السيد أحمد محمودي، السيد كوش يونس، السيد أحمد بن خلاف، الدكتور كامي لاريبر، السيد عبد الحميد بو الضياف.

- عن الشخصيات المستقلة: الجنرال توبيز، الأستاذ دوميرق، الأستاذ أحمد توفيق المدني، الأستاذ مندوز (غيابيا)، الأستاذ العربي رولة (غيابيا)، السيد محمد الأبلق.

وتشكل المكتب الدائم للجبهة من عشرة أعضاء هم: الشيخ العربي التبسي، الشيخ محمد خير الدين، السيد أحمد مزغنة، الأستاذ عبد الرحمن كيوان، الأستاذ أحمد بومنجل، الأستاذ قدور ساطور، الأستاذ أحمد توفيق المدني، الأستاذ مندوز (غيابيا)، السيد بول كاباليرو، السيد الكوش يونس[25].

وإذا تطرقنا إلى برنامج العمل الذي أقره المجتمعون نلاحظ أنه يؤكد على العمل الجماعي وأن اتخاذ القرارات للأعضاء يجب ألا يتم خارج الجبهة، إلى جانب نشر أفكارها ومبادئها على أوسع نطاق داخل البلاد وخارجها، فهذا البرنامج يتكون من سبع نقاط نحددها كما يلي[26]:

- عدم تحمل الجبهة لأي عمل أو إجراء يتخذه أحد أطرافها دون علمها.
- مسؤولية أعضاء اللجان الفرعية أمام اللجنة الإدارية للجبهة.
- عقد فروع الجبهة لاجتماعات بمختلف أرجاء الجزائر هم توحيد الخطاب الموجة إلى السلطات.

- الشروع في حملة صحفية مباشرة بعد انتهاء الاجتماع.
- يقوم المكتب الدائم للجبهة بتوزيع لوائح احتجاجية على اللجان والهيئات ومناضلي الأحزاب والشخصيات بغرض إمضائها.
- توجيه مذكرة من قبل المكتب الدائم إلى المنظمات الدولية تبين أهداف الجبهة.
- إرسال وفد عن الجبهة إلى فرنسا للقيام بحملة دعائية عن طريق عقد ندوات صحافية والاتصال بالأحزاب والشخصيات والمنظمات الديمقراطية الفرنسية وكذا أعضاء البرلمان.

عبرت الجريدة عن ابتهاجها لتأسيس هذه الجبهة من خلال عنوان "مولود جديد في حاجة إلى عناية"، ففي نظرها أن هذه الجبهة جاءت فجأة دون أن يعلم بهذا المشروع أحد، لأنه لم تكن هناك حملات دعائية تبشر بميلادها "وقد كان يبدو على بعض الوجوه شيء من الدهشة لهذا المولود الجديد، وذلك لأنه جاء مفاجأة، إذ لم يقع له ذكر في الصحف ولا في الألسنة قبل ظهوره، ولم تذكر الصحافة شيئا عن المساعي في سبيله حتى بشرت بولادته"(27).

نلاحظ عند دراستنا لبرنامج الجبهة وتركيبتها أن هناك مجموعة من الخصائص تميزها عن تجارب الاتحاد السابقة، نبرزها فيما يلي:

***التشكيلة:** ما يلاحظ أنه مقارنة بالتجارب الوحدوية السابقة فإن الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحريات واحترامها نجحت في لم شمل كل اتجاهات الحركة الوطنية بدون استثناء، فمثلا خلال تجربة المؤتمر الإسلامي في عام 1936 رفض نجم شمال إفريقيا بزعامة مصالي الحاج المشاركة فيه، وفي عام 1944 بمناسبة تأسيس جبهة أحباب البيان والحرية لم يشارك فيها الحزب الشيوعي الجزائري.

كما يجب الإشارة أن قادة الحركة الوطنية اضطروا إلى تنسيق جهودهم لمواجهة القمع وحالة الفراغ الذي سببته السياسة الفرنسية، وخاصة في عهد الحاكم العام نايجيلان، وهذا رغم اختلاف الأهداف والبرامج، ولكن رغم ذلك أمكن إيجاد حد أدنى من نقاط الاتفاق ترتكز على النضال من أجل الحريات ومقاومة القمع، رغم أن هذا الاتحاد كان ظرفيا(28)، ويذهب توفيق المدني، أحد أعضائها، إلى اعتبارها أسمى الأهداف التي كانت تسعى إليها الحركة الوطنية "الأهم من هذه المطالب هو هذا الاتحاد الحزبي الذي ضم على صعيد واحد وحول غاية واحدة "جبهة تمتد من العلماء المسلمين إلى الحزب

الشيوعي، ذلك هو الاتحاد المقدس الذي كنا ننشده، و كنا نناضل في سبيل تحقيقه قرابة الأربعين سنة"[29].

عمل أعضاء الجبهة على خلق نوع من العدالة بين كل الأطراف، فحتى لا يحصل تفوق لطرف على آخر منع انضمام كل الجمعيات والنوادي واللجان المتفرعة عن الأحزاب المنضوية فيها، وخاصة تلك التابعة لحركة انتصار الحريات الديمقراطية كجمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا وجمعية النساء المسلمات والكشافة الإسلامية ولجنة دعم ضحايا القمع، أو تلك التابعة للحزب الشيوعي الجزائري كالكونفدرالية العامة للعمال واتحاد الشبيبة الديمقراطية [30]. كما أن تمثيل الأحزاب والهيئات في المجلس الإداري والمكتب الدائم كان بشكل متعادل، كما سبق تبيانه، ومن الجانب الإيديولوجي فقد ضمت كل التيارات فنجد فيها الوطني والشيوعي والإسلامي والليبرالي وحتى الغير مسلمين –أي الفرنسيين- واللائكيين، وهذا تكذيب لإدعاءات بعض من يتهمها بأنها فكرة شيوعية، فهذه الجبهة "لم تظهر انحيازا إلى كتلة من الكتل الشيوعية أو الرأسمالية أو العربية، وإنما تمسكت بمبادئ هي محل اتفاق جميع الدول الديمقراطية، فلا يمكن أن ترمى بخدمة كتلة معينة ولا بمعاداة كتلة معينة"[31].

***البرنامج:** ظاهريا يظهر برنامج الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحريات واحترامها توافقيا، يسعى إلى تحقيق أهداف ظرفية فرضتها السياسة القمعية الفرنسية التي لم تميز لا بين الأحزاب الجزائرية الراديكالية ولا المعتدلة، وقد كان بعض أعضائها مفرطين في الأمل الذي كان يرتجى منها حتى أن المرحوم أحمد توفيق المدني قال عنها "هذه الجبهة عجيبة غريبة، كانت في أيامها تحمل آمال الشعب، وكانت في تكوينها تمثل اتحاد الأمة، و كانت في غايتها تهدف إلى إنشاء كتلة قومية مناضلة، ومحاربة، فدائية، تصل بالشعب الجزائري إلى هدفه الأسمى: الاستقلال" [32].

وإذا أمعنا النظر في مطالب الجبهة نتوصل إلى نتيجة مفادها أنها كانت معتدلة إلى أقصى الحدود، فهي تدعو إلى انتخابات نزيهة لا تزوير فيها و إلى حرية في العمل السياسي وإلى إطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وبالتالي هناك تنازل و تراجع واضح في مطالب أحزاب الحركة الوطنية، وخاصة بالنسبة للاتجاه الاستقلالي، بل وهناك من يرى أن هذه الأهداف خدمت بالدرجة الأولى الإصلاحيين دون الاستقلاليين –أي حركة انتصار الحريات الديمقراطية-، لأن تأسيس هذه الجبهة في ذلك الوقت بالذات لم يكن "يتماشى لا مع متطلبات الوضعية الراهنة ولا مع الطموحات الثورية لدى

الجماهير الشعبية" [33]، ويظهر أن هذه الحركة نفسها لم تكن مقتنعة بهذه المطالب وأنها كانت مجبرة على الموافقة عليها ولو بشكل مؤقت حتى تخرج من عزلتها، وهذا ما نستخلصه من رسالة مصالي الحاج التي بعثها إلى أعضاء الجبهة، ومما جاء فيها "ولكن واجبي أن أؤكد بأن الهدف المشترك الذي اتفقت عليه الأحزاب المختلفة ما هو إلا برنامج عمل قليل، فالاتحاد الذي وقع في حضن الجبهة اتحاد محدود. ولكي يكون هذا الاتحاد مثمرا ويحصل على القبول التام لدى جماهيرنا وينمي المواهب الخلاقة يجب أن يمتد إلى أهداف أكثر سعة، يجب على الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها أن توسع برنامج عملها إلى الاستقلال والسيادة القومية في بلادنا"[34].

وبعبارة أخرى أن هذه الأحزاب بلغت درجة خطيرة من الضعف أمام الإدارة الفرنسية التي أصبحت تتحكم في الساحة السياسية وتسيرها وفق أهدافها، فأضحت في موقف دفاعي، كما يلاحظ من تسمية الجبهة، وهذا ما أكدت عليه جريدة المنار لما كتبت تقول "أن الجبهة دفاعية لا هجومية أسست للدفاع عن الحرية والمطالبة باحترامها. فمطالبها سلمية: إبطال انتخابات 17 يونيو (جوان)، إلغاء سياسة القمع، إنهاء تدخل الإدارة في الدين الإسلامي"[35].

ج- نشاطها:كانت الجبهة في بداية عهدها نشيطة واستطاعت أن تجمع حولها أعدادا كبيرة من أطياف الشعب، حتى أن فرنسا أصبحت ترى فيها خطرا يهدد مصالحها، حيث كتب الوالي العام روجي ليونارد Roger Leonard إلى الرئيس الفرنسي فانسان أوريو Vincent Auriol يخبره عن الجبهة بأنها "من أهم الحركات التي لم أر مثلها، ذلك أن غالبية السكان من ورائها وهي بمثابة الجمهورية الجزائرية التي ستحقق استقلال الجزائر"[36].

كان لا بد للجبهة أن تحصل على دعم شعبي يصادق على برنامجها، وتخرج من الصالونات وقاعات الاجتماع بالنزول إلى الشارع لإسماع صوتها، ففي يوم الأحد 19 أوت 1951 عقد مهرجان شعبي بالملعب البلدي لحسين داي، حضره آلاف الجزائريين من كل الفئات إلى درجة عدم قدرة الملعب على استيعابهم مما اضطرهم إلى التجمع في الساحات والطرقات الموجودة في محيط الملعب[37]. دام هذا الاجتماع أكثر من أربع ساعات في جو صيفي حار جدا، مما يبرهن على تعلق الجماهير بكل مبادرة تدعو إلى الحرية والتخلص من الاستعمار[38].

ما يميز هذا التجمع تلك الخطب التي ألقاها عدد من قادة الجبهة، والتي تمحورت حول النقاط التالية[39]:

- الظروف والأسباب التي أدت إلى تأسيس الجبهة.
- شرح لأهدافها.
- الدعوة إلى توحيد الجهود وتضافرها من أجل تحقيق هذه الأهداف.

كما حضر هذا التجمع أربعة محامين فرنسيين كانوا قد قدموا من فرنسا خصيصا للدفاع عن الجزائريين المعتقلين أمام محكمة الاستئناف بالجزائر العاصمة، وألقى كل واحد منهم كلمة مؤثرة في الحاضرين تمحورت حول أهمية الجبهة واعتبارها "سلاحا لاسترجاع الاستقلال"[40].

وتطلعنا الجريدة على قرار اتخذه الحاضرون وكان باسم سكان الجزائر العاصمة وضواحيها، وذلك لإبراز البعد الشعبي للجبهة، ومضمونه أن السكان "يعلنون تأييدهم التام للجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها كما يؤيدون نص التصريح الصادر يوم 25 يوليو (جويلية) 1951 ووسائل العمل المزمع استعمالها"، كما تطرق القرار إلى عدد من النقاط نذكرها فيما يلي[41]:

- احتجاجهم على نتائج انتخابات 17 جوان 1951 المزورة، ورفضهم لأولئك الذين عينتهم الإدارة للتحدث باسمه.
- تأييدهم للجبهة في مطالبها لإلغاء نتائج الانتخابات وفرض احترام الحريات الأساسية.
- استنكارهم لكل أشكال القمع واعتقال المساجين السياسيين واضطهاد مصالي الحاج.
- احتجاجهم ضد تدخل الإدارة الفرنسية في شؤون الدين الإسلامي.
- دعوة الجزائريين بدون تمييز إلى تأييد الجبهة.
- نشر أفكار الجبهة على نطاق واسع لجلب كل الديمقراطيين الذين يؤمنون بمستقبل الجزائر.
- دعوة الجزائريين إلى عدم الانسياق وراء الدعاية الكاذبة لفرنسا تجاه الجبهة.

يخبرنا السيد توفيق المدني أن أعضاء الجبهة كانوا يجتمعون في مكتبه الذي تحول إلى المقر الرسمي لها، وأنه أصبح أمينها العام وحافظ أموالها خلفا للشيخ العربي التبسي، ولتوسيع نشاطها إلى كل الجهات كانت ترسل وفودا، وحسبه كانت معظم شخصيات هذه الوفود من العلماء "مثل الشيخين الجيلالي الفارسي والحويذق اللذين كانا يلهبان مشاعر الحاضرين"[42].

وما يثبت الانتشار الواسع للجبهة في كل القطر، حسب توفيق المدني، ذلك العدد الكبير من الشَعب التي وجدت في كل المدن والقرى، لدرجة أن تجاوز عددها ثلاثمائة شعبة، وحتى الجماهير الشعبية كانت تقبل بكثافة لإمضاء العرائض التي وزعتها الجبهة، فيذكر بأنهم جمعوا في بضعة شهور أكثر من ثمانمائة ألف إمضاء(43)، وقد يبدو تحليل المدني فيه كثير من التفاؤل، حيث نجد في مصدر آخر أن عدد اللجان المحلية لم يتعد ستة وثلاثين لجنة في أواخر عام 1951، وهذا يبرر ذلك الحذر والتردد الذي كان ينتاب الأحزاب ويمنعها من الاندفاع بقوة في نشاط الجبهة(44).

من أبرز نشاطات الجبهة على المستوى الوطني موقفها من الانتخابات الإقليمية (المقاطعات) التي كان مقررا إجراؤها في 7 و14 أكتوبر، فاجتمع أعضاؤها لدراسة قضية المشاركة من عدمها، وبعد مناقشات قررت كل من حركة انتصار الحريات الديمقراطية والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري والعلماء مقاطعتها باستثناء الحزب الشيوعي الجزائري الذي فضل المشاركة، فاعتبر ذلك قرارا خاصا بالحزب وحده ولا يمس الجبهة كلها، بناء على ما اتفق عليه في الاجتماع التمهيدي لشهر جويلية 1951 في إحدى مواده "إن هذا الاتفاق لا يمس قط باستقلال ونشاط كل حركة خارج الجبهة"(45). وكان البيان الصادر فيما يخص هذه الانتخابات مبتورا من توقيع الحزب الشيوعي الجزائري. وبعد إجرائها أصدرت بيانا آخر أبرزت فيه أن دعوة المقاطعة قد حققت أهدافها من خلال العدد الكبير من المقاطعين لها (46).

كما كان للجبهة موقف من الأحداث التي عرفتها منطقة الأوراس، حيث تشكل وفد ضم السادة العربي دماغ العتروس، الأستاذ رضا حوحو، البشير بن غزال التاجر، عبد الرحمن أبو الضياف والمحامي العمراني العيد وهم من أهل المنطقة، كلفوا بالتحقيق في القضية، فبقي الوفد أكثر من أسبوع في المنطقة وتمكن ما بين 11 و14 أوت 1951 من زيارة معظم المناطق والقرى واتصل بالسكان كما اتصل بالسلطات المحلية لتقصي الحقائق، ثم حرر تقريرا مفصلا عن حيثيات القضية والتي أرجعها إلى انتخابات 17 جوان 1951 وما شابها من قمع وتزوير، خاصة تلك الاستفزازات التي بادر بها بعض القياد بإجبارهم السكان على انتخاب مرشحي الإدارة، فنتج عن ذلك تبادل للسب والشتم، ومما زاد الأمر تعقيدا قيام قايد دوار كيمل بضرب الناخبين الذين دافعوا عن أنفسهم، فاتهم سكان هذا الدوار بتلقي الأوامر السياسية من "العصاة" المتواجدون في الجبال للتصويت على مرشحي حزب تقدمي –أي حركة انتصار الحريات الديمقراطية-، وبعد انقضاء الانتخابات

تعرض سكان قرى ودواوير المنطقة لشتى أنواع التعذيب بتهمة التعاون مع هؤلاء "العصاة"[(47)].

كما أبدت الجبهة تضامنا كبيرا مع كفاح الشعب التونسي، بعد الإجراءات القمعية التي لجأت إليها سلطات الحماية الفرنسية رفضا للمطالب التي قدمها الشعب التونسي عن طريق زعمائه الذين تعرضوا للاعتقال[(48)]، ولم يتوقف التنديد عند هذا الحد بل قامت الجبهة بإرسال رسالة إلى المجلس الوطني الفرنسي ومجلس الوزارة ووزير الخارجية، وكانت هذه الرسالة موقعة من قبل كل من أحمد مزغنة عن حركة انتصار الحريات الديمقراطية ووكوش يونس عن الحزب الشيوعي وقدور ساطور عن الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري والشيخ العربي التبسي عن جمعية العلماء وتوفيق المدني عن المستقلين، وتضمنت احتجاجا شديدا على ما قامت به فرنسا في حق الوطنيين التونسيين وطالبت بإطلاق سراحهم [(49)].

د- مصيرها: يرى البعض أن الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحريات واحترامها ولدت ميتة، ولم يكتب لها أن تعيش لمدة أطول، وكان وراء ذلك العديد من الأسباب والظروف من أهمها عدم التزام الأحزاب المنضوية تحتها بمبادئها، وتصرفها بشكل منفرد ومستقل[(50)]، في حين يرجع البعض الآخر هذا الفشل إلى التركيبة البشرية لأعضاء الجبهة، فمناضلي الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وجمعية العلماء كانوا يميلون إلى الإصلاح لأنهم ينتمون إلى البرجوازية التي تخوفت أن "يقلب الشعب المراتب (الطبقات) الاجتماعية رأسا على عقب"، في حين أن المصاليين كانوا من نشأة عمالية –بروليتالية- مما يفسر فكرهم الثوري والراديكالي[(51)].

وكانت انتخابات 7 و14 أكتوبر 1951 التي سبق التطرق إليها، بداية لانهيار هذا الاتفاق، لما قررت كل تنظيمات الجبهة مقاطعتها باستثناء الحزب الشيوعي الجزائري الذي قرر المشاركة فيها، فكان لذلك أثره السلبي على انسجام واتفاق كل الأعضاء، يقول السيد توفيق المدني في هذه القضية "لكن حدث ما لم يكن في الحسبان، لقد قررت "الإدارة العليا" للحزب الشيوعي المشاركة، ، لا لكي تنال أصوات أو تفوز بعدد من النواب، إنما لكي تُسمع صوتها للشعب وتقول له كلمتها الصريحة أثناء الانتخابات، فساءت الصلات بيننا، واستاء حزب البيان من ذلك، فسل خيوطه من الجبهة، وانسحب، وبانسحابه لم تبق جبهة، وفقدت تجانسها، فلم يبق منها إلا مجموعة من الأوراق، ودفتر محاضر جلسات لا أزال محتفظا به، بصفتي أمينها العام"[(52)]. أما خلال الانتخابات البلدية التي جرت خلال شهري أبريل وماي

1953؛ فاشتد التنافس بين هذه التشكيلات عوض أن توحد جهودها متناسية ما كان قد اتفق عليه[53].

أما التيار الاستقلالي- أي حركة انتصار الحريات الديمقراطية- الذي كما يبدو قد دخل الجبهة مرغما، فرأى فيها معرقلا لمشروعه الاستقلالي الذي ناضل من أجله منذ 1926، خاصة بعد بروز خلافات بين برنامجين متناقضين "بين دعاة تعبئة الشعب وأنصار الحوار مع فرنسا"[54]. فخلال انعقاد المؤتمر الثاني للحركة ما بين 4 و6 أبريل 1953، تطرق المجتمعون إلى قضية التحالف مع الأحزاب الأخرى في إطار الجبهة، مبينين دوافعه كالتالي[55]:

- الحالة الداخلية وخاصة اشتداد الكفاح.
- الملابسات الدولية وسرعة تسارع الأحداث.
- تطلع قسم كبير من الشعب إلى اتحاد الأحزاب.
- انتشار القمع.

نستخلص مما سبق أن الحركة لجأت إلى الاتحاد استجابة لطموحات الجماهير الشعبية، غير أن محدودية برنامج الجبهة جعلها تفشل في تحقيق هذه الطموحات [56]. وهذا ما جعل عبد الرحمن كيوان يقول "لم تستجب الجبهة الجزائرية للطموحات العميقة للشعب، ولم تعرف كيف تتحول إلى منظمة كفاح فعالة ضد الاستعمار، ولم تكن في مستوى الأحداث التي هزت منطقة المغرب آنذاك"[57].

وحتى الجماهير التي التفت حول الجبهة في بداية عهدها، سرعان ما أصابها الإحباط وخيبة الأمل لما دب الخلاف والصراع بين مكوناتها، وعجزت على تحقيق الأهداف التي تأسست من أجلها، فانفض الناس من حولها، ولكن أمل الوحدة عاد ليطرح من جديد بعد استفتاء طرحته جريدة المنار في عدة أعداد [58] وذلك من خلال ثلاثة أسئلة هي:

1- هل تعتقدون أن الاتحاد في الجزائر؟
2- على أي أساس؟
3- ماهي وسائل تحقيقه؟

تقدم الجريدة آراء عدد من رجال الجزائر البارزين والمثقفين والطلبة مثل الشيخ العربي التبسي، أحمد توفيق المدني، عبد القادر وقواق، الطيب العقبي، عبد الرحمن بوشامة، أحمد رضا حوحو، إبراهيم بيوض، عبد الرحمن شيبان، علي مرحوم، بلقاسم البيضاوي، عبد الحفيظ بدري، عمر بن حبيلس، محمد المنصوري، أحمد بن ذياب، مكي نعماني، محمد قنانش، الطيب المهاجي... وكان رأي كل هؤلاء بإمكانية الوحدة إذا توفرت الإرادة، بل اعتبروه واجبا نحو الأمة،

فبرزت الدعوة إلى ضرورة تكوين جبهة موحدة لمواجهة الاستعمار، فبرزت الدعوة إلى عقد مؤتمر وطني يضم كل التيارات السياسية والشخصيات الوطنية والمنظمات المختلفة وحتى الأشخاص العاديين، غير أن هذا المشروع لم يكتب له النجاح. كما طرحت حركة انتصار الحريات الديمقراطية مشروعا للوحدة لما أقر المؤتمر الثاني للحركة في أبريل 1953 "التشبث بمبدأ الاتحاد القومي ويوصي من جهة أخرى بالبحث عن صيغ الاتحاد التي تكون أكثر فعالية[59]. وقد بادرت في هذا الاتجاه غير أن الأزمة التي انفجرت داخلها بين المصاليين والمركزيين أوقفت ذلك المشروع.

وخلاصة القول، أن الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحريات واحترامها رغم محدودية أهدافها واختلاف أفكار ومشاريع أعضائها، فإنها استطاعت أن تجمع كل اتجاهات الحركة الوطنية حول مطالب موحدة، كما رأى فيها الشعب بادرة أمل في ظل سياسة قمعية فرنسية. وأهم ما استخلصه رجال الحركة الوطنية، وخاصة الاتجاه الاستقلالي، من هذه التجربة أن الاتحاد الذي لا يستند إلى قاعدة شعبية واسعة مآله الفشل، ويظهر أن أولئك الذين أسسوا جبهة التحرير الوطني وفجروا الثورة في الأول من نوفمبر 1954 استفادوا كثيرا من تلك النقائص والسلبيات التي رافقت تأسيس الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحريات واحترامها.

الهوامش:

1- المدني أحمد توفيق، حياة كفاح، ج2، دار البصائر، الجزائر،2009،ص557.--- 2- صدر العدد الأول منها في يوم 1951/3/29.

3- لمزيد من التفصيل حول نشاط هذه الاتجاهات يمكن الرجوع إلى عدد من المصادر و المراجع، مثل كتاب الحركة الوطنية الجزائرية لأبي القاسم سعد الله...---- 4- زوزو عبد الحميد، محطات في تاريخ الجزائر - دراسات في تاريخ الحركة الوطنية و الثورة الجزائرية (على ضوء وثائق جديدة)، دار هومة، الجزائر، 2004، ص 303.---- 5- نفسه، ص 304.

6- المرجع نفسه، صص304- 305. وكذلك رخيلة عمار، 8 ماي 1945 المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية، ديوان المطبوعات الجامعية، 1995، ص 127.---- 7- زوزو عبد الحميد، المرجع السابق، ص 306.

8- حربي محمد، الثورة الجزائرية سنوات المخاض (ترجمة نجيب عياد، صالح المثلوثي)، موفم للنشر، الجزائر، 1994، ص 14.

9- بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر1954، الطبعة الثانية، الجزائر، دار الشاطبية للنشر و التوزيع، 2012، ص 167.

10- المصدر نفسه، ص ص 168- 169. وكذلك: - زوزو عبد الحميد، المرجع السابق، ص 307.

11- بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص ص 290-.291

12 - Kadddache, Mahfoud. Histoire du nationalisme Algerien, tome 2, 2ème édition, ENAL, Alger, p. 871.

13- شريط أمين، التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية (1919- 1962)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998، ص 67.

14- Kadddache, Mahfoud. Op. Cit, p. 871.

15- شريط أمين، المرجع السابق، ص ص 67- 68.--- 16- مهساس أحمد، الحركة الوطنية الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة (ترجمة الحاج مسعود مسعود، عباس محمد)، وزارة المجاهدين، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، 2002، ص ص 334-335.

17- Kadddache, Mahfoud. Op. Cit, p. 872.

18- رخيلة عمار، المرجع السابق، 128.---- 19- جريدة المنار، الاثنين 30 جويلية 1951، عدد 6.

20- نفسه.---- 21- نفسه.---- 22- جريدة المنار، الأربعاء 15 أوت 1951، عدد 7.---- 23- نفسه.
24- نفسه.---- 25- نفسه.---- 26- نفسه.---- 27- نفسه.---- 28- حربي محمد، المرجع السابق، ص 15.
29- المدني أحمد توفيق، المصدر السابق، ص 557.
30- Kadddache, Mahfoud. Op. Cit, p. 874.
31- جريدة المنار، الأربعاء 15 أوت 1951، عدد 7.---- 32- المدني أحمد توفيق، المصدر السابق، ص 556.
33- مهساس أحمد، المصدر السابق، ص 335.---- 34- جريدة المنار، الأربعاء 15 أوت 1951، عدد 7.
35- نفسه.---- 36- زوزو عبد الحميد، المرجع السابق، ص 309.---- 37- المدني أحمد توفيق، المصدر السابق، ص 559.
38- جريدة المنار، الجمعة 31 أوت 1951، عدد 8.---- 39- نفسه.---40- نفسه.---41- نفسه.
42- المدني أحمد توفيق، المصدر السابق، ص 558.---- 43- المصدر نفسه، ص ص 558- 559.
44- Kadddache, Mahfoud. Op. Cit, p. 875.
45- جريدة المنار، الجمعة 1951/10/5، عدد 9.--- 46- أنظر نص البيان في جريدة المنار، الاثنين 1951/10/22، عدد 10.
47- لمزيد من التوضيح حول هذه الأحداث راجع: جريدة المنار، الجمعة 31 أوت 1951، عدد 8. والعدد 9 ليوم 5 أكتوبر 1951، والعدد10 ليوم 22 أكتوبر 1951.
48- جريدة المنار، السبت 19 يناير 1952، عدد 14.---49- جريدة المنار، الجمعة 1 فبراير 1952، عدد 15.
50- كافي علي، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري1946- 1962، طبعة ثانية منقحة ومزيدة، دار القصبة، الجزائر، 2011، ص 71.--- 51- شريط أمين، المرجع السابق، ص65.---52- المدني أحمد توفيق، المصدر السابق، ص600.
53- الشيخ سليمان، الجزائر تحمل السلاح (دراسة في تاريخ الحركة الوطنية و الثورة المسلحة) (ترجمة الجمالي محمد حافظ)، وزارة المجاهدين، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، 2002، ص 57.---- 54- حربي محمد، المرجع السابق، ص 15.
55- بوعزيز يحي، الإيديولوجيات السياسية للحركة الوطنية الجزائرية من خلال ثلاث وثائق جزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص 151.--- 56- المرجع نفسه، ص ص 151- 152.--57- مهساس أحمد، المصدر السابق، ص 335.
58- يمكن الاطلاع على فحوى هذا الاستفتاء و آراء و مواقف مختلف الشخصيات من خلال جريدة المنار ابتداء من العدد 17.
59- بوعزيز يحي، المرجع السابق، ص 166.

ABSTRACT: The Algerian front for the defense and respect of freedom appeared August 5, 1951 after debating between the different parts of the Algerian nationalism and those after a constituent assembly which took place in the hall of the cinema "Donyazad" in Algiers in the presence of 700 delegates from different parts of the country soon. This front brings together the following parties: the Democratic Union of the Algerian Manifesto, the Movement of the Triumph of Democratic Liberties, the Algerian Communist Party and the ulama. The program delivered by the representatives was to fight against electoral rigging and stop repressions against the nationalists; this very limited program was in effect because it was not talking about the national question. The experience of going to F.A.D.R.L ended with a great failure was seen the contradictions between its members.